



جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University

UAEU

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الاختصاص المكاني للمحاكم الجزائية في القانون الإماراتي

(دراسة مقارنة)

للطالب

حماد محمد أحمد الغافري

المشرف

د. أبو الوفا محمد أبو الوفا، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

07:30 مساءً

الأحد، 16 يونيو 2019

مبنى كلية القانون طلاب، قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

الملخص

تناولت في هذا البحث مسألة الاختصاص المكاني للمحاكم؛ وذلك للتعرف على ماهية الاختصاص المكاني وتميزه من غيره من وجوه الاختصاص الأخرى، والمعيار الذي تم بموجبه تحديد إطار الاختصاص المكاني في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية التي استعنت بها، إذ وقع الاختيار على قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي بوصفه محور الدراسة، وتمت مقارنته بقانون الإجراءات الجنائية المصري بوصفه من أقدم القوانين العربية؛ وذلك للتعرف على معيار الاختصاص المكاني الذي اعتنقه كل من المشرعين، وبيان أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما.

كما قمت بتوسيع نطاق الدراسة؛ وذلك بتناول مسألة الاختصاص المكاني في القضاء المحلي في الإمارات، لبيان إذا ما كان المعيار الوارد في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي يتم تطبيقه في القضاء المحلي، أم إن المشرع قد ترك ذلك الأمر للإمارة لتنظيمه تنظيمياً إدارياً. كما استعرضنا كذلك الارتباط بين الجرائم بشقيه وأثره في تحديد الاختصاص المكاني، إذ تناولت الارتباط الذي لا يقبل التجزئة والارتباط البسيط وبحثت مدى تأثير كل منهما على مسألة الاختصاص المكاني.

واختتمت البحث بدراسة معيار الاختصاص المكاني في القوانين العقابية الخاصة، وهما قانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والمرسوم بقانون اتحادي في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ لبيان إذا تم تطبيق المعيار ذاته الوارد في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي أم تم الأخذ بمعيار آخر، وأخيراً الآثار المترتبة على مخالفة معيار الاختصاص المكاني ومدى تعلقها بالنظام العام.

كلمات البحث الرئيسية: الاختصاص المكاني، الارتباط بين الجرائم، النظام العام.